متاحة رقمياً

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

الانتخابات التشريعية في ألمانيا
بين البرامج الانتخابية والتدخلات الخارجية

الدكتور خضير الدهلكي

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

الانتخابات التشريعية في ألمانيا
بين البرامج الانتخابية والتدخلات الخارجية
سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط / قسم الابحاث / الدراسات السياسية

الاصدار / ورقة بحثية

الموضوع / شؤون إقليمية ودولية

الدكتور خضير الدهلكي/باحث

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2025

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org
Since 2014

ملخص تنفيذي

ستُجرى في الثالث والعشرين من شباط المقبل الانتخاباتُ التشريعية المبكرة في ألمانيا، في ظل أوضاعٍ سياسيةٍ واقتصاديةٍ داخليةٍ بالغةِ التعقيد، فضلاً عن التطورات السياسية في الخارج، وأبرزها عودة دونالد ترامب إلى البيت الأبيض، ومحاولةُ إيلون ماسك دعم حزب البديل من أجل ألمانيا اليميني المتطرف، واستمرار الحرب بين روسيا وأوكرانيا، والتطورات المتسارعة في الشرق الأوسط، والمتمثلة باستمرار العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني، وسقوط نظام بشار الأسد، وتسلم السلطة من قِبل فصائل مسلحةٍ، بعضُها مصنَّف إرهابيّاً.

كلُّ هذه القضايا لها تأثير مباشر على السياسة الألمانية، وفي ضوء ذلك أخذت الأحزاب والقوى السياسية الألمانية، التي ستشارك في الانتخابات، تلك القضايا وتداعياتها بعين الاعتبار، وحددت مواقفها ورؤاها ضمن برامجها الانتخابية. وستجدُ تلك الأحزاب نفسها أمام قانون انتخابي جديد يُعطي أهمية للصوت الثاني للحزب، ومن المتوقع أن تُسفر نتائج الانتخابات عن فوز التحالف المسيحي، الذي يضمُّ حزب الاتحاد المسيحي الديمقراطي/ الاتحاد الاجتماعي المسيحي، دون تحقيق الأغلبية، وتمكن حزب البديل من أجل ألمانيا من تحقيق مكاسب مهمةٍ تؤهله لاحتلال المركز الثاني.

تمهيد

بتاريخ 27 كانون الأول/ديسمبر 2024، أعلن الرئيس الألماني فرانك فالتر شتاينماير حلَّ البرلمان وإجراء انتخاباتٍ مبكرةٍ في 23 فبراير/شباط المقبل، وذلك إثر خسارة المستشار الألماني أولاف شولتس تصويت الثقة في البرلمان الاتحادي) البوندستاغ (يوم 16 ديسمبر/ كانون الأول 2024، في خطوةٍ كانت متوقعةً، بعد انهيار الائتلاف الحاكم، الذي يضمُّ الحزب الاشتراكي الديمقراطي، وحزب الخضر، والحزب الديمقراطي الحر، في نوفمبر/تشرين الثاني الماضي. وبعد خسارة تصويت الثقة، طلب المستشار الألماني من رئيس الدولة حل البرلمان، استناداً إلى المادة 68 من الدستور الألماني، التي تنص على أنه يمكن للرئيس الاتحادي حل البرلمان بناءً على اقتراح المستشار إذا خسر الأخير تصويت الثقة، وذلك خلال

21 يوماً من تقديم الاقتراح. كما تنصُّ المادة 39 على وجوب إجراء انتخابات مبكرة خلال 60 يوماً من حل البرلمان. يُذكر أن تصويت الثقة الذي طرحه شولتس كان السادس من نوعه في تاريخ جمهورية ألمانيا الاتحادية، وأسفرت ثلاثة منها عن حل البرلمان.[1]

أولاً- خارطة البرلمان الألماني الحالي ومهامه

يُنتخب البوندستاغ الألماني كل أربع سنوات عن طريق الاقتراع الحر والسري والمباشر من قبل المواطنين الذين تبلغ أعمارهم 18 عاماً أو أكثر والذين يحق لهم التصويت. ويُعد البرلمان الألماني البوندستاغ الذي يضم 736 عضواً، أحد أكبر البرلمانات المنتخبة في العالم. وبعد انتخابات 2021، بدأ نقاش متجدد حول نظام المقاعد المتراكمة والمقاعد التعادلية المعمول به منذ انتخابات 2013. وقد أقرت حكومة شولتز قانوناً إصلاحياً في مارس 2023، يهدف إلى تحديد حجم البرلمان الألماني المستقبلي عند 630 عضواً. في 14 مارس 2024، دخل قانون تغيير حدود الدوائر الانتخابية في البوندستاغ حيز التنفيذ ونتيجة للإصلاح الانتخابي لعام 2023، سيظل عدد الدوائر الانتخابية عند 299 دائرة انتخابية. وفيما يلي توزيع مقاعد البرلمان الألماني وفق نتائج انتخابات 2021.[2]

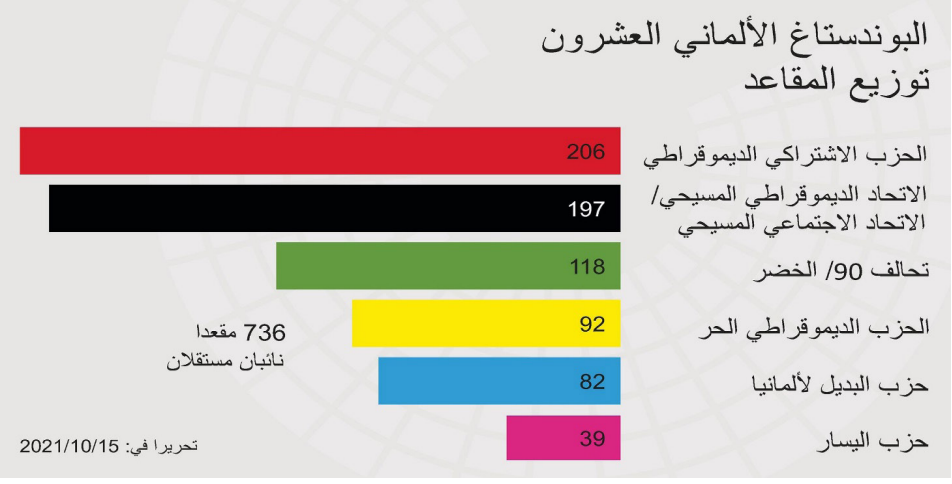

1- الرئيس الألماني يحل البرلمان ويعلن موعد الانتخابات، متاح على الرابط الالكتروني
https//:www.dw.com/ar/a71169103-

2- الحزب الاشتراكي الديمقراطي أكبر كتلة برلمانية في البوندستاغ الجديد، متاح على الرابط الالكتروني:
https://www.bundestag.de/ar/election

مهام ووظائف البرلمان الألماني (البوندستاغ)

تشريع القوانينيُناقش البوندستاغ ويُقر القوانين، بوصفه أهم هيئة تمثل الشعب الألماني في مجلس النواب. ولا تقتصر مبادرات تقديم مشاريع القوانين على نواب البوندستاغ فحسب، بل يحق أيضاً لكلٍّ من الحكومة الاتحادية والبوندسرات (مجلس المقاطعات) تقديم مشاريع قوانين إلى البرلمان. اما المهمة الثانية، بجانب وظيفته التشريعية هي الرقابة على الحكومة يجب أن يتمكن النواب من الحصول على المعلومات الخاصة بعمل الحكومة ومخططاتها، حتى يستطيعوا القيام بوظيفتهم الرقابية. ويوجد في متناول يدهم عدد من الحقوق والأدوات – مثال على ذلك الاستجواب الصغير والاستجواب الكبير، أو الاستجواب المتعلق بموضوع آني هام. وتنص المادة 110 من الدستور الألماني على أن البوندستاغ يتمتع بحق إقرار الميزانية. حيث يُحدد خطة الميزانية بواسطة قانون.

إحدى أولى مهام البوندستاغ هي انتخاب المستشار الاتحادي أو المستشارة الاتحادية. يُقدم الاقتراح بمرشح معين أو مرشحة معينة من رئيس الجمهورية الاتحادي، طبقاً لما ينص عليه القانون الأساسي. ويقوم النواب بالانتخاب دون مداولة مسبقة، عبر بطاقات انتخاب مغطاة، أي أن العملية سرية. ويحتاج المرشح إلى الأغلبية المطلقة من أصوات البرلمان. تتشكل هذه الأغلبية المطلقة في الدورة التشريعية 18 من 316 نائباً على الأقل بعد انتخابه يعين الرئيس الاتحادي المستشار الجديد الذي يؤدي القسم أمام البوندستاغ، ليشكل عندئذ الوزارة الجديدة ويقترح وزرائه الاتحاديين، كما أن إقالة المستشار من صلاحيات البرلمان الحصرية – وذلك عبر ما يُسمى بـ»حجب الثقة البنّاء». وينبغي على البرلمان عندئذ أن ينتخب بأغلبية أعضائه خلفاً للمستشار، ثم يلتمس من الرئيس الاتحادي أن يقيل المستشار، ويعين خلفه المنتخب بدلاً منه. وعلى الرئيس الاتحادي أن يوافق على هذا الالتماس. ويشارك مجلس النواب في انتخاب رئيس الجمهورية ضمن الجمعية الاتحادية التي تضم جميع نواب البوندستاغ وعدد مماثل من الأعضاء، تنتخبهم برلمانات الولايات. فتشمل في الدورة التشريعية 17 عدداً يصل إلى 1244 عضواً (622 نائباً من نواب البوندستاغ و622 عضواً تحددهم برلمانات الولايات)[3].

3- الحزب الاشتراكي الديمقراطي أكبر كتلة برلمانية في البوندستاغ الجديد، متاح على الرابط الالكتروني:
lhttps://www.bundestag.de/ar/election

تتمثل أهمية هذه الانتخابات في أنها جاءت عقب إقرار قانون انتخابي جديد. فعلى سبيل المثال، ستظل ورقة الاقتراع كما هي دائماً، حيث يمتلك كل ناخب صوتين: الأول لانتخاب مرشح الدائرة الانتخابية، والثاني لانتخاب حزب معين . ولطالما كان الصوت الثاني هو الأكثر أهمية، لكن بعد إصلاح القانون الانتخابي الذي تم إقراره مؤخراً ووافقت عليه المحكمة الدستورية الاتحادية، ازدادت أهمية هذا الصوت أكثر من ذي قبل. من حيث التأثير، أصبح الصوت الثاني هو الخيار الأول، حيث يُستخدم لانتخاب قائمة الأحزاب، وتحدد الأحزاب في الولايات الاتحادية أسماء المرشحين وترتيبهم على القائمة. أما الصوت الأول، فيُستخدم لانتخاب مرشح معين من حزب معين ضمن 299 دائرة انتخابية، مما يضمن تمثيل جميع مناطق ألمانيا في البرلمان. التغيير الأبرز في القانون الجديد هو تحديد عدد نواب البوندستاغ بموجب القانون، مما ينهي حقبة ازدياد حجم البرلمان بعد كل انتخابات تقريباً. فبعد صراع سياسي طويل، نجحت الحكومة الأخيرة، المكونة من الحزب الاشتراكي الديمقراطي وحزب الخضر والحزب الليبرالي الديمقراطي، في إصلاح القانون الانتخابي قبل انهيار الائتلاف بوقت طويل. ونتيجة لذلك، سينخفض عدد نواب البوندستاغ القادم من 733 نائباً إلى 630 نائباً فقط. يرى خبير السياسة يورغ زيغموند، من أكاديمية التربية السياسية في توتسينغ، أن إصلاح القانون الانتخابي كان ناجحاً، حيث سيصبح التصويت الثاني أكثر أهمية في المستقبل، بينما ستتراجع أهمية الصوت الأول. ويؤكد في مقابلة مع DW: "يتعلق الأمر في الأساس بتعزيز طابع التمثيل النسبي، مما يقلل من تأثير التصويت الشخصي عبر الصوت الأول، الذي كان يستخدم في تحديد التوزيع المباشر للمقاعد في الدوائر الانتخابية."[4]

4- قانون الانتخابات الجديد في ألمانيا - ما الذي سيتغير؟، متاح على الرابط الإلكتروني
https://www.dw.com/ar/%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF-%D9%85%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%B0%D9%8A-%D8%B3%D9%8A%D8%AA%D8%BA%D9%8A%D8%B1-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%88%D9%86%D8%AF%D8%B3%D8%AA%D8%A7%D8%BA/a-71121950

ثانياً- البرامج الانتخابية للأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات

ركزت جميع الأحزاب الألمانية التي ستشارك في الانتخابات على ملفات عديدة وأبرزها الاقتصاد والهجرة والحرب بين روسيا وأوكرانيا. فقد قدم أربعة منهم، وهم الحزب الاشتراكي الديمقراطي الحاكم، والحزب المسيحي الديمقراطي المعارض المحافظ، والاتحاد الاجتماعي المسيحي، وحزب الخضر، والحزب الليبرالي الديمقراطي برامجهم الانتخابية. والتأكيد على قضايا الدخل والاقتصاد والوظائف.

- تحالف حزبي حزب الاتحاد المسيحي الديمقراطي/ الاتحاد الاجتماعي المسيحي

يخطط التحالف لتعزيز اقتصاد أكثر تحرراً، حيث يعتزم تخفيض ضريبة الدخل تدريجياً، وخفض الضرائب على الشركات إلى 25%. كما يتعهد بعدم خفض المعاشات التقاعدية، على الرغم من التحديات الاقتصادية والركود. إلى جانب القضايا الاقتصادية، من المتوقع أن تلعب الهجرة والمخاوف بشأن السلام، بسبب الحرب الروسية على أوكرانيا، دوراً بارزاً في الحملة الانتخابية. وفي برنامجه الانتخابي، يدعو التحالف إلى إعادة اللاجئين على الحدود لمنع دخولهم إلى ألمانيا، إضافةً إلى ترحيل طالبي اللجوء الذين يرتكبون جرائم، على غرار مواقف بعض الأحزاب الأخرى.

- الحزب الاشتراكي الديمقراطي

يركز الحزب برئاسة المستشار (أولاف شولتس) على الحوافز الضريبية للشركات من أجل الاستثمار. وهو يريد إصلاح كبح جماح الديون من أجل إتاحة مليارات اليورو للاستثمارات التي تشتد الحاجة إليها، على سبيل المثال في البنية التحتية المتعثرة. وحسب برنامج الحزب فإنه ينبغي أن يدفع فاحشو الثراء الذين تزيد أصولهم عن 100 مليون يورو ضريبة ثوة.

- حزب الخضر

يشدد على أهمية الحد من الغازات المسببة للاحتباس الحراري بشكل أقل بكثير مما كان عليه الحال في الحملة الانتخابية لعام 2021، كما يريد الخضر إصلاح مكابح الديون، ويدعون إلى دعم السيارات الكهربائية ويقترحون «صندوقاً جديداً للمواطنين» لتأمين المعاشات التقاعدية. وسيتم تمويل هذا الصندوق أيضاً بأموال الدولة. حماية أقل للمناخ، ولكن ضريبة على أصحاب المليارات.

- الحزب الليبرالي الديمقراطي

يطالب إلى إصلاح نظام المعاشات التقاعدية. ويقوم زعيم الحزب كريستيان ليندنر بحملة من أجل إدخال معاش تقاعدي قائم على الأسهم. وكانت المطالب الجذرية لليبراليين بسياسة اقتصادية مختلفة جذرياً.

- حزب «البديل من أجل ألمانيا» اليميني المتطرف

يؤيد وقف الهجرة على نطاق واسع. وتقليص الدعم العسكري لأوكرانيا، كما ترغب جميع الأحزاب في التصويت على برامجها في مؤتمرات حزبية خاصة في العام الجديد.[5]

ثالثاً- توقعات الاستطلاعات

حقق التحالف المسيحي أعلى نسبة في استطلاع للرأي يرصد شعبية الأحزاب بين المواطنين. وفي الاستطلاع الذي أجراه معهد «يوجوف» لقياس مؤشرات الرأي، قال 33 بالمائة من المؤهلين للتصويت إنهم سيصوتون لصالح التحالف المسيحي، بزيادة قدرها نقطة مئوية واحدة مقارنة باستطلاع مماثل في أكتوبر/ تشرين الأول2024، أي قبل انهيار الائتلاف الحاكم، الذي ضم الحزب الاشتراكي الديمقراطي المنتمي إليه المستشار أولاف شولتس، وحزب الخضر والحزب الديمقراطي الحر.

ووفقاً للاستطلاع، خسر كل من الحزب الاشتراكي الديمقراطي وحزب الخضر نقطة مئوية واحدة، ليحصلا الآن على 15 % و11 % على التوالي. وحصل حزب «البديل من أجل ألمانيا» اليميني الشعبوي على 19 % (زيادة بمقدار نقطة مئوية واحدة)، و»تحالف سارة فاغنكنيشت» حصل على 7 % (تراجع بمقدار نقطة مئوية واحدة). ووفقاً للاستطلاع، لا يزال الحزب الديمقراطي الحر وحزب «اليسار» عند 5 % و3 % على التوالي، مما يعني أنهما سيتعين عليهما النضال من أجل دخول البرلمان الاتحادي (البوندستاغ).

5- الإنتخابات الألمانية - الاقتصاد ثم الاقتصاد وقليل من الهجرة، متاح على الرابط الالكتروني:
https://www.dw.com/ar/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%AB%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D9%88%D9%82%D9%84%D9%8A%D9%84-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%87%D8%AC%D8%B1%D8%A9/a-71106368

وفي المقابل، كانت هناك تغييرات كبيرة في القضايا التي تستحوذ على اهتمام المشاركين في الاستطلاع. ولا تزال قضية الهجرة تعتبر الأكثر أهمية، ولكن بنسبة 23 % فقط، بدلاً من 32 % التي كانت في أكتوبر/تشرين الأول الماضي. وحل الاقتصاد في المرتبة الثانية باعتباره القضية الأكثر أهمية، حيث حصل على 14 % بدلاً من 8 % في الشهر السابق. وشمل الاستطلاع الذي أُجري من يوم الجمعة الماضي (8 نوفمبر/تشرين الثاني) حتى الثلاثاء الماضي 2193 مشاركاً، حيث قدم 1805 أشخاص إجابات حول نيتهم في التصويت في الانتخابات العامة المبكرة.[6]

من خلال الاستطلاعات العشرة الماضية، أظهرت تفوق التحالف المسيحي بنسبة 32.0 % في المتوسط. ويأتي حزب «البديل من أجل ألمانيا» في المرتبة الثانية بنسبة 19.1 %، متقدماً على الحزب الاشتراكي الديمقراطي (16.0 %) وحزب الخضر (12.9 %). وتمتلك أحزاب إشارات المرور مجتمعة حالياً 32.8 % من الأصوات. أما بالنسبة للحزب الديمقراطي الحر (3.9 %) وحزب «اليسار» (3.3 %)، فهما سيفشلان حالياً في تجاوز عقبة الخمسة بالمائة المطلوبة لدخول البرلمان.[7]

4- التدخل الأمريكي في الانتخابات التشريعية الألمانية

اتهمت الحكومة الألمانية الملياردير الأميركي إيلون ماسك بمحاولة التأثير على الانتخابات التشريعية المقررة في ألمانيا بدعمه في أكثر من مناسبة حزب «البديل من أجل ألمانيا» اليميني المتطرف وقالت مساعدة المتحدثة باسم الحكومة الألمانية (كريستيانه هوفمان) خلال الإحاطة الإعلامية الدورية إن «إيلون ماسك يحاول التأثير على الانتخابات الفدرالية بتصريحاته" وأضافت هوفمان أن ماسك حر في التعبير عن رأيه، لكن «حرية الرأي في نهاية المطاف تشمل أيضاً كثيراً من الهراء»، خاصة في ظل أن هذا الحزب مراقب من جهاز

6- استطلاع.. التحالف المسيحي يتقدم على باقي الأحزاب الألمانية، متاح على الرابط الإلكتروني:
https://www.dw.com/ar/%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B7%D9%84%D8%A7%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D9%84%D9%81-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D9%8A%D8%AD%D9%8A-%D9%8A%D8%AA%D9%82%D8%AF%D9%85-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A8%D8%A7%D9%82%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AD%D8%B2%D8%A7%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9/a-70776954

7- برلين تتهم إيلون ماسك بمحاولة التأثير على الانتخابات الألمانية، متاح على الرابط الالكتروني:
https://www.theguardian.com/world/2024/dec/30/german-official-elon-musk-trying-to-influence-election-afd

المخابرات الداخلي في ألمانيا، «إذ يشتبه بانتمائه إلى اليمين المتطرف" نشرت صحيفة «فيلت» مقال رأي لإيلون ماسك اعتبر فيه أن حزب «البديل من أجل ألمانيا» هو «بصيص الأمل الأخير» لهذه البلاد، معارضاً بشدة تصنيفه «الخاطئ» ضمن اليمين المتطرف وفي هذا المقال، أعاد صاحب شبكة «إكس» ومؤسس شركتي «تسلا» و»سبايس إكس» تأكيد موقفه الداعم للحزب الذي سبق أن أيده في 20 ديسمبر/كانون الأول في تغريدة أثارت امتعاضاً في ألمانيا في خضم الحملة الانتخابية، ويتنامى الامتعاض في ألمانيا من تصريحات ماسك في ظل تنامي نفوذ الملياردير الأميركي مع اقتراب بدء ولاية الرئيس الأميركي الجديد دونالد ترامب الذي كلفه تولي وزارة مستحدثة لكفاءة الحكومة وفي أعقاب انهيار الائتلاف الحاكم في ألمانيا، وصف إيلون ماسك المستشار الاشتراكي الديمقراطي أولاف شولتس بالمجنون[8]. وقد اثارت تصريحات ماسك جدلاً سياسياً بين القوى السياسية الألمانية بينما رحبت أليس فايدل، مرشحة حزب البديل من أجل ألمانيا لمنصب المستشار، بحماس بدعم ماسك فأجابت: «نعم! أنت على حق تماماً يا إيلون ماسك! يرجى مشاهدة مقابلتي حول الرئيس ترامب، وإرث ميركل الاشتراكي، والاتحاد السوفيتي المدمر، والتدهور الاقتصادي في ألمانيا ومع ذلك، كان السياسيون الألمان الراسخون غاضبين.

ووصف دينيس رادتكي، عضو البرلمان الأوروبي عن حزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي، تصريحات ماسك على منصة أكس بأنها «مزعجة وغير مقبولة» واتهم الملياردير بالتدخل في الانتخابات الألمانية وفقاً لوسائل الإعلام الألمانية، وصف رادتكي أيضاً ماسك بأنه «تهديد للديمقراطية».وأدان أليكس شيفر من الحزب الاشتراكي الديمقراطي تعليقات ماسك ووصفها بأنها «غير مقبولة على الإطلاق» وشدد على أهمية الدفاع عن نفسه ضد التدخل الأجنبي واعترف وزير المالية السابق كريستيان ليندنر من الحزب الديمقراطي الحر بأن ماسك أثر على بعض قراراته السياسية في الماضي، لكنه حذره من دعم حزب البديل من أجل ألمانيا. وكتب ليندنر على تويتر: «حزب البديل من أجل ألمانيا ضد الحرية والاقتصاد والديمقراطية، إنه حزب يميني متطرف" وكرر ماسك موقفه لاحقاً، مؤكداً أن برنامج حزب البديل من أجل ألمانيا يرمز إلى «سياسات المنطق السليم» ويرفض وصف «اليميني المتطرف.[9]

8- Umfragewerte: Wie die Bürgerinnen und Bürger wählen würdenVerfügbar unter dem elektronischen Link: وhttps://www.rnd.de/politik/umfragen-vor-der-bundestagswahl-wie-die-buergerinnen-und-buerger-aktuell-waehlen-wuerden-05-01-2025-462SFUR3SNBCLN3ACXRFNANNSE.html

9- Elon Musk sparks controversy in Germany over AfD endorsement,Available on the electronic link: وhttps://www.euronews.com/2024/12/21/elon-musk-sparks-controversy-in-germany-over-afd-endorsement

الخاتمة

في ضوء المعطيات وتوقعات مراكز الاستطلاع والمناخ السياسي السائد في المانيا وتزايد سخط الشارع الألماني من سياسات الحزب الاشتراكي الديمقراطي ولاسيما في ملفات الاقتصاد والطاقة والدعم غير المحدود لأوكرانيا، ليس من المستبعد حدوث تغيير في المشهد السياسي وفقاً للتالي:

ا- فوز التحالف المسيحي الذي يضم حزبي حزب الاتحاد المسيحي الديمقراطي/ الاتحاد الاجتماعي المسيحي بالمركز الأول ولكن دون تحقيق أغلبية مطلقة تؤهله لتشكيل حكومة مما يعني لجوئه لدعوة أحزاب أخرى للانضمام للتحالف ويمثل حزب الخضر أقرب الأحزاب للاشتراك في التحالف الذي سيشكل الحكومة بعد الانتخابات.

ب- سيتمكن حزب «البديل من أجل المانيا» اليميني المتطرف من تحقيق مكاسب كبيرة في الانتخابات قد تصل الى ما نسبته 20 % من الأصوات، مما يؤهله ليكون القوة الثانية في البرلمان، تمكنه من تشكيل معارضة فاعلة قد تعيق تمرير تشريعات وقوانين لا تتناسب مع رؤى وأيدلوجية الحزب اليمينية المتطرفة. وان اشتراكه في الائتلاف الذي سيشكل الحكومة أمر مستبعد؛ لأن معظم الأحزاب الألمانية ترفض التعامل معه، ومع هذا فإن هذا الفوز يعكس تنامي الدعم الشعبي لهذا الحزب في صفوف المجتمع الألماني.

ج- ستكون لنتائج الانتخابات التشريعية في ألمانيا، في ظل السيناريو المتوقع أعلاه تداعيات مهمة في العديد من القضايا المهمة مثل الإصلاح الضريبي، وقطاع الطاقة، وملف الهجرة واللاجئين، بالإضافة إلى مسالة الدعم العسكري المقدم لأوكرانيا.

لِدولةٍ فاعلةٍ ومجتمعٍ مُشارِك

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org